



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الأولى لجلسة الامة الثاني عشر المنعقدة صباح يوم الاثنين الواقع في ٥/شعبان/١٤١٤ هجرية الموافق ١٧/١/١٩٩٤ ميلادية  
العدد (٥)

### - جدول الأعمال -

الصفحة

٤

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

(٢) الاجازات والاعتفارات :-

أ- طلب معذره مقدم من معالي العين الدكتور جمال ناصر .

ب- طلب معذره مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .

ج- طلب معذره مقدم من سعادة العين السيد سامي مقال الفايز .

٥

(٣) تلاوة الكتب الواردة :-

أ- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ( ١٧٠ ) تاريخ

١٦/١/١٩٩٤ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على :-

ملحق الجريدة الرسمية

## الصفحة

- مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ، مع اجراء بعض التعديلات والتوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٩٤/١/٤ .

( احيل الى اللجنة المالية ..... ) .

(٤) مقررات اللجان :-

أ- تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/١/١٥ ، بشأن مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣ .

ب- تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٣/١/١٥ ، بشأن مايلي :-

١: القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل

المحاكم النظامية

٢: القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل

المحاكم النظامية

(٥) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٤٨

## مجلس الأعيان

## محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٤/١/١٧ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته الخامسة من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة الأستاذ احمد اللوزي وحضور أمين عام مجلس الامة بالوكالة الدكتور حسين ابو عرابي

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : لا أحد .

وتغيب بمعذره من الاعضاء السادة :

١- معالي الدكتور جمال ناصر .

٢- معالي السيد كامل الشريف .

٣- سعادة السيد سامي مقال الفايز

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

معالي الدكتور جواد العناني .

## وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٥- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٦- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري

٧- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .

٨- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الارواق والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٠- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١١- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٢- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١٣- معالي الدكتور لواز ابو الغنم : وزير دولة .

١٤- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والسكان .



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلان بدء الجلسة  
جدول الاعمال

السيد الامين العام بالوكالة :

مجلس الأعيان

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على محضر الجلسة السابقة وإعفاء  
الأمين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام بالوكالة :

٢- الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من معالي العين  
الدكتور جمال ناصر .

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم  
ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة  
المجلس لهذا اليوم الاثنين الموافق ١٩٩٤/١/١٧  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدكتور جمال ناصر .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على معذرة معالي الدكتور جمال ناصر؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام بالوكالة :



الجميع : موافقون

السيد الأمين العام بالوكالة :

ج- طلب معذرة مقدم من سعادة العين  
السيد سامي مثقال الفايز .

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم  
ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس  
لهذا اليوم الاثنين الموافق ١٩٩٤/١/١٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سامي الفايز

ب- طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد  
كامل الشريف .

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم  
ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة المجلس  
لهذا اليوم الاثنين الموافق ١٩٩٤/١/١٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

كامل الشريف

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على معذرة معالي السيد كامل  
الشريف ؟

الثاني عشر ، المتعقد من تاريخ  
١٩٩٤/١/١١ - ١٩٩٤/١/١٥ ، الموافقة  
على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية  
١٩٩٤ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ،  
مع اجراء بعض التعديلات على مواد القانون ،  
كما وافق على التوصي الواردة في قرار اللجنة  
المالية لمجلس النواب رقم (٢) المؤرخ في ١/٤/١٩٩٤  
وفق ماجاء في القرار المذكور المرفق  
صورتين عنه .

أبعث لديولتكم (٤٠) نسخة من  
مشروع القانون المذكور ، رجاء التكرم  
بعرضه على مجلسكم الكريم ، لاجراء  
المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن امامنا  
مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية  
١٩٩٤ ، هل يوافق المجلس الكريم على  
احالته الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

(( هذا هو نص مشروع قانون الموازنة  
العامة للسنة المالية ١٩٩٤ كما أحاله المجلس  
الى لجنته المالية ))

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على معذرة سعادة السيد سامي الفايز ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام بالوكالة :

٣- تلاوة الكتب الواردة .

أ- كتاب دولة رئيس مجلس النواب  
رقم (١٧٠) تاريخ ١٩٩٤/١/١٦ المتضمن  
موافقة مجلس النواب على :-

- مشروع قانون الموازنة العامة للسنة  
المالية ١٩٩٤ ، مع اجراء بعض التعديلات  
والتوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية رقم  
(٢) المؤرخ في ١٩٩٤/١/٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق/٢٦/١٧٠

التاريخ : ١٤١٤/٨/٣ هـ

الموافق : ١٩٩٤/١/١٦ م

دولة رئيس مجلس الاعيان :

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة  
عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٧/١/١٩٩٤ م



## مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

## مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١ : يسمى هذا القانون ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ) ويحمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٤ .

المادة ٢ : تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثلاثي عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١ بما يلي:-

أ- الإيرادات ( ١٤٨٧١٠٠٠٠٠ ) دينار

ب- النفقات ( ١٤٨٧١٠٠٠٠٠ ) دينار

المادة ٣ : تسدد أقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ ( ٣٠٠١٤٤٠٠٠ ) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الخارجية والداخلية وأقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ ( ٣٠٠١٤٤٠٠٠ ) دينار .

المادة ٤ :

أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب- تخصص الإيرادات المبنية في الباب الثاني المتأني من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ ( ٦٦٠٠٠٠٠٠ ) دينار لتغطية النفقات المبنية في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات إلا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د- إذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض .

المادة ٥ :

أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب جداول مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب- يجوز إصدار جداول مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج- إذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لتغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة أحداث مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو بنود الفصل ذاته .

ز- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية ، إلا إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦ :

أ- يتم الاتفاق من مخصصات اغائة النازحين المرصودة في الفصل ( ١/٤١ ) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ : لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى آخر إلا بقانون .

المادة ٨ :

أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات إلى الرواتب أو الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد

مجلس الأعيان

الأخرى في هذه النفقات .

ج- لا يجوز نقل المخصصات إلى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

د- مع مراعاة أحكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج إلى برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أخرى أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة ووزارة الدفاع .

#### المادة ٩ :

أ- لا يجوز تعيين على المادة (١٠٤) أجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسدة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية إلا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠ : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسدة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الأنظمة الخاصة .

المادة ١١ : تعتبر موازنات المحافظات وجداول الإيرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى .

والسمادة السادة الأعضاء :

زيد الرفاعي ، طاهر حكمت ،  
الدكتور عبد اللطيف عربيات ، جودت  
السبول ، محمد عوده القرعان ، د. كمال  
الشاعر والسيدة نائلة الرشيدان .

كما حضر الاجتماع معالي السيد  
عبدالله صلاح .

وذلك للنظر في مشروع قانون معدل  
لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣ ، الحال  
اليها من المجلس الكريم ، لدراسته واعطاء القرار  
المناسب بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع  
القانون المذكور ، والذي وافق عليه مجلس  
النواب بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ،  
قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس  
النواب .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على  
قرارها هذا .

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي " اللجنة القانونية "

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ورجاء  
من اللجنة المالية أن تبدأ اجتماعاتها بشكل  
متواصل لأهمية إصدار هذا القانون في موعده  
الدستوري وشكراً لكم .

السيد الأمين العام بالوكالة :

٤- مقررات اللجان

أ- تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٣)  
تاريخ ١٩٩٤/١/١٥ ، بشأن مشروع قانون  
معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣ .

دولة رئيس المجلس : شكراً للامانة  
العامة معالي مقرر اللجنة القانونية .

السيد احمد الطراونه مقرر اللجنة  
القانونية :

#### قرار رقم ( ٣ )

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان  
يوم السبت ١٩٩٤/١/١٥ ، برئاسة دولة  
رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي  
وبحضور مقرر اللجنة معالي السيد احمد  
الطراونه وبحضور اصحاب الدولة والمعالي

لجنة أمن الوطن



مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٣  
قانون معدل قانون التقاعد العسكري

اللجنة القانونية  
جلس الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
مراقبة على المشروع كما ورد من مجلس النواب .	مراقبة كما وردت من الحكومة .	<p>(١) المادة</p> <p>يسمى هذا القانون ( قانون معدل قانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وماطراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>(٢) المادة</p> <p>تمدل المادة (٤) من القانون الأصلي بأخبار ما ورد فيها بقرة (ب) وتضاف الفقرة (٥) بالنص التالي إليها :-</p> <p>أ. باستثناء الضباط من رتبة المشير أو الفريق الأول إذا أحيل الضابط على التقاعد وقد أنهى إجلد الأدنى للخدمة المقررة للترقية وفق أحكام قانون خدمة الضباط المعمول به ولم يرفع فيحسب رتبة التقاعدي على أساس أدنى مربوط الراتب الأساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة .</p>	<p>(٤) المادة</p> <p>تجسب الخدمة القبلية التقاعد من تاريخ دخول الضابط أو الفرد في خدمة القوات المسلحة ويحل في الحساب الله التي يقضيها في الأسر وله خدمة سابقة ما تجسب خدمة مقبولة التقاعد يقتضي قانون التقاعد الذي لا تدخل في حساب التقاعد له خدمة قام بها قبل اكتماله السابقة عشرة من عمره .</p>

يعني القانون ما فيه شيء مجلس النواب  
أقره كما ورد من الحكومة واللجنة توصي  
بالموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ  
كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر : شكراً سيدي  
الرئيس ، اقترح اعفاء معالي المقرر من قراءة  
القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكرم على اعفاء معالي المقرر من تلاوة مواده ؟

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، اذن  
امامنا قانون من مادتين ، الان المادتين في  
القانون معروضتان على المجلس الكرم هل  
لأحد من الاخوة الكرام رأي أو تعليق ؟ لا أحد  
هل يوافق المجلس الكرم على هذا القانون كما  
أوصت اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

(( هذا هو نص القانون رقم ( ) لسنة  
١٩٩٣ قانون معدل قانون التقاعد العسكري  
كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٣ قانون معدل  
لقانون التقاعد العسكري

المادة (١) يسمى هذا القانون قانون  
معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣  
ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩  
المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ  
عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تمعدل المادة (٤) من القانون



السيد المقرر :

ب- تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٤)  
تاريخ ١٩٩٤/١/١٥ ، بشأن مايلي :-

- ١- القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ،  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٢- القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ ،  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

لجنة اعيان المجلس

## قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان يوم السبت ١٩٩٤/١/١٥ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة معالي السيد أحمد الطراونه وبحضور مقرر اللجنة أصحاب الدولة ومعالي والسعادة الأعضاء السادة :

زيد الرفاعي ، طاهر حكمت ، الدكتور عبد اللطيف عربيات ، جودت السبول ، محمد عودة القرعان ، الدكتور كمال الشاعر والسيدة نائلة الرشدان .

كما حضر الاجتماع :

معالي العين السيد عبدالله صلاح ومعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي .

وذلك للنظر في القانونين المؤقتين التاليين :

١- القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

٢- القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ ، معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وإحلالان إليها من المجلس الكريم لدراستهما وأعطاء القرار المناسب بشأنهما .

وبعد المناقشة والمداولة في القانونين المذكورين أعلاه ، قررت اللجنة مايلي :-

١- الموافقة على رفض القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وتأيد مجلس النواب بذلك بدمجه في أحكام القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون تشكيل المحاكم النظامية .

هذا القانون المؤقت ، صدر قبل أن يقرر مجلس الامة قانون محكمة العدل العليا ، وورد في هذا القانون أن تنشأ محكمة عدل ، فظالما أنشأت المحكمة بموجب قانون محكمة العدل العليا المعمول به ، فلم يعد هنالك مجال لبحث هذا القانون ، ولذلك توصي اللجنة المجلس برفض هذا القانون لأن ما ورد فيه ورد في قانون محكمة العدل العليا وانتهى المطلوب العمل به في هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

لجنة القانونية  
مجلس الأعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
١٩٨٩ موافقة على رفض القانون كما ورد من مجلس النواب .	١٩٨٩ لسنة (١٨) موافقة على رفض القانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية بحسب أن ما ورد فيه أدخل في صلب القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .	المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩ ) ، ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى فيه نص من تعديلات قانون تشكيل المحاكم النظامية . المادة ٢- تعديل المادة (٢١) من القانون الأصلي على النحو التالي : "بمقتضى المادة الثانية التي ملغى الفقرة (أ) منها (مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة) . "أولاً : بإنشاء المحكمة العليا من أجل النظر في القضايا التي يرفعها إليها من قبل المحاكم النظامية . "ثانياً : بإنشاء نص الفقرة (ب) منها والاستعانة به بالنص التالي : "ب- يباشر محكمة استئناف عمان عليها اختياراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقراره بغير في المحكمة الرئيسية ، وإلى أن يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف عمان المناهضة ضمن صلاحيتها الإقليمية ."	المادة ١- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والقوس وأربد ومن كل منها رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو إليه الحاجة . ب- تعال جميع القضايا المطروقة حالاً لدى محكمة استئناف عمان إلى محكمة استئناف أربد ما يدخل ضمن الصلاحيات الإقليمية لها . الا إذا كانت محجوزة للولاية أو إصدار الحكم .

لجنة الأعيان



المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة (٢٩) (١)	المادة ٣- من القانون الأصلي باضافة عبارة ( على الاقل ) بعد عبارة ( وتقتد من رئيس وقاضيين ) الواردة فيه .	المادة ٣- من القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية بموجب ان ماورد فيه أدخل في صلب القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية	قرار مجلس النواب قرار اللجنة
المادة كما وردت في القانون الأصلي	أ. تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وعدد من القضاة يقتر الخاجة وتقتد بعينيتها محكمة تقرر ومحكمة عدل على من رئيس وزربعة قضاة على الأقل الا في القضايا المبدئية فتقتد من رئيس وقاضيين على الأقل ، وتقتد من رئيس وستة قضاة على الأقل في حالة امراز محكمة الاستئناف على حكمها القروض .			
المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة (٢٩) (١)			

**دولة رئيس المجلس : شكراً كما عرض**  
**مالي المقرر هذا القانون ، قرر مجلس النواب**  
**رفضه لأنه دمج في القانون الذي سيرعرض**  
**عليكم بعده ، فهل يوافق المجلس الكرم على**  
**توصية اللجنة القانونية برفض هذا القانون .**  
**الجميع : موافقون**

(( هذا هو نص القانون المؤقت رقم  
(١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون  
تشكيل المحاكم النظامية الذي قرر المجلس  
رفضه ))

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون  
معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ٩- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩ )  
 ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي  
على النحو التالي :-

اولا : باضافة العبارة التالية الى مطلع  
الفقرة (أ) منها :-

( مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة )

ثانياً : بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب- تبأشر محكمة استئناف عمان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، وإلى أن يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من

اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية .

المادة ٣- يعدل البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون الأصلي بإضافة عبارة ( على الأقل ) بعد عبارة ( وتعتقد من رئيس وقاضيين ) الواردة فيه .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، الان  
القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ،  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية ،  
تفضل السيد المقرر

**السيد المقرر :**

٢- وفي القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل قانون تشكيل المحاكم النظامية ، اجرت اللجنة التعديلات التالية عليه :-

المادة -٢- :-

**قررت اللجنة مايلي :**

يعمل نص المادة (٦) من القانون  
الأصلي على النحو التالي :

١- إضافة كلمة ( معان ) بعد كلمة  
( اريد ) الواردة فيها .

( وبهذا تبقى كلمة ((القدس)) كما هي بالقانون الاصلي وتحقق رغبة مجلس النواب من اضافتها ورفض النص الوارد بالقانون المؤقت ) .

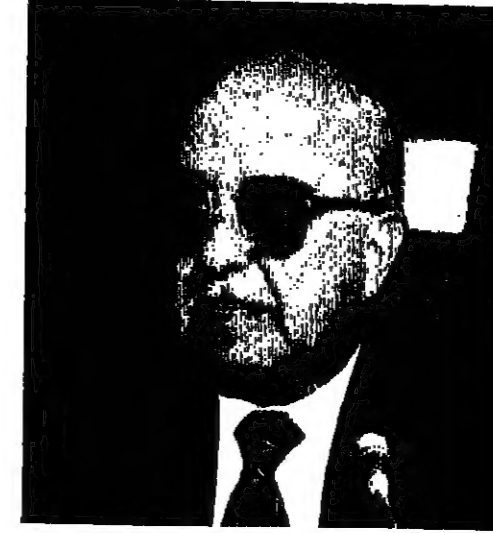
كان القانون ينص على مايلي في المادة  
(٦) القانون الاصيلي .

(تشکیل محاکم استئناف فی کل من

五



دولة السيد مضر بدران :



شكراً دولة الرئيس ، لا ادري ما هو الفرق بين القانون الاصيلي والقانون المؤقت المعدل كما ورد من مجلس النواب وبين قرار اللجنة القانونية أولاً .

ثانياً : المعروض امام المجلس هو القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، وليس معروض القانون الاصيلي فينحصر بحث المجلس الكريم في القانون المؤقت رقم (١٢) .

فاذا سترفض سترفض التعديلات الواردة في القانون المؤقت رقم (١٢) . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد ، معالي المقرر .

السيد المقرر : طالما أن المادة (٦) قد طرحت امام المجلس سواء كان طرحها بمشروع قانون او بقانون مؤقت فللمجلس ان ينظر في المادة الاصلية وأن يبدلها .

اما الفرق لا يوجد فرق بين النصين لكن قد يكون الفرق فرق تقتضيه مصلحة البلد الآن في التشريع بأن يقي محكمة القدس قديماً وأن لا تثير الآن اشكال قد يؤدي الى نواحي قد

عمان والقدس واريد وعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو اليه الحاجة )

وفي القانون المؤقت النص جاء بالغاء كلمة ( القدس ) من محاكم الاستئناف وأبقى محكمة عمان واريد وأراد الآن ان يضيف اليها ، ولكن مجلس النواب عدل في القانون المؤقت وادخل محكمة استئناف القدس في هذا الظرف .

ولذلك رأيت اللجنة ، أن من المناسب ابقاء كلمة القدس في القانون الاصيلي وأن يرفض القانون المؤقت وتبقى كلمة القدس موجودة ، ولكن ليس في نص جديد وتشريع جديد .

فأدخلت محكمة اريد على القانون الاصيلي ، وليس على القانون المؤقت الذي تری اللجنة رده .

دولة رئيس المجلس : تقصد محكمة معان .

السيد المقرر : نعم ، نعم ، نعم وادخلنا محكمة معان ، ولذلك صار النص ، اضافة كلمة معان بعد كلمة اريد الواردة فيها . لكن اين ؟ في القانون الاصيلي وليس في القانون المؤقت القانون المؤقت كله اللجنة توصي بعدم قبوله وإنما توافق مجلس النواب على ابراده كما تنص بابقاء القانون الاصيلي الذي كانت كلمة القدس وارادة فيه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل لأحد الاخوة رأي ، دولة الاستاذ مضر بدران .

الذي اثاره دولة الاستاذ مضر بدران .

فتريد ان تعرف دولة الرئيس ماهي ميكانيكية الحوار ومناقشة توصيات اللجنة القانونية ، هل تنتظر الى ان تقرأ التوصيات كلها ام ان تناقش كل توصية على حدى ؟ وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

المقرر

السيد المقرر : نحن نعمل الآن ما عملناه في قانون التربية والتعليم ، ومعالي كنت المقرر فكنت تقرأ مادته ونوافق عليها ولم نقل لك اتعب واقرأ القانون كله .

فاذا اردت ان تنعب ما في مانع ، لكن معاليك انت كنت مقرر لجنة قانون التربية والتعليم الذي هو قانون كان يأخذ مدة طويلة فلم تقرأه أولاً ثم تناقش المواد واحدة واحدة ، إنما كنت تقرأ مادة ونحن نناقشها وهذا مثل هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر ، الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، كما فهمت ابتداء السؤال الذي تفضل به معالي العين السيد ذوقان الهنداوي أنه هل يجوز ان تناقش قرار اللجنة بنبدأ ام تنتظر حتى يجاز قراءته ، اعتقد أنه يجوز أن يناقش القرار بنبدأ ، ثم اريد ان اعلق على نقطتين وقيل التعليق اعتقد أنه يجدر بنا ان نعود الى المادة (٩٤) من الدستور التي تقول : عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلأ بحق مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين

تتطرق اليها السياسة بما يتعلق بملاقنا مع منظمة التحرير او علاقة منظمة التحرير مع اسرائيل .

فنحن لا نكون قد اوجدنا تشريعاً الآن إنما التشريع كان موجود وفي مثل هذا التشريع تشاريح كثيرة ما زالت قائمة لكنها لا توجد لنا اشكال .

إنما اذا عدلناها في هذا الظرف توجد لنا اشكال ومع ان هذا الجواب الحقيقة يجب ان يرد من الجانب السياسي وليس من الجانب التشريعي لكن رأيت ان اوضحه وهي وجهة نظري واللجنة حرة ان توافقني على ما قلت او المجلس او نستمع الى ذلك من الحكومة .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : سيدي الرئيس اريد ان اثير نقطة نظام أولاً ثم كنت اريد ان اتحدث بما تحدث به دولة العين الاستاذ مضر بدران .

نقطة النظام هل كما جرت العادة تنتظر الى ان يقرأ معالي المقرر جميع توصيات اللجنة القانونية ثم نبدأ بمناقشتها ومناقشة مواد القانون بعد ذلك ام نبدأ بمناقشة كل نقطة وردت في تقرير توصيات اللجنة القانونية كما حدث الآن ؟

في الحقيقة أنه جرت العادة أن تقرأ توصيات اللجنة القانونية كلها لأنه في بعض نقاط مرتبطة بالنقاط الأخرى ، فمثلاً أنا لذي مطالعة حول توصيات اللجنة القانونية ككل وتعرض بنقطة القدس بشكل خاص ، بالشكل

لجنة التربية والتعليم

مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير  
ضرورية... الخ، على أن تعرض على المجلس  
في أول اجتماع يعقده للمجلس أن يقر هذه  
القوانين أو يعدلها أما إذا رفضها فيجب على  
مجلس الوزراء... إلى آخر النص.

أذن نحن الآن بصدد مناقشة القانون  
المؤقت وهو قانون نافذ، فلنا الحق في أن نعود  
إلى النص الأصلي فنعدل بذلك مشروع  
القانون المؤقت الذي نحن بصدد بحثه أو أن  
نقره إلى آخر ذلك.

فصل المادة (٦) إذا ما قرأناها في القانون  
الأصلي الفقرة (أ) بالذات، وإذا قرأناها في  
القانون المؤقت النافذ نجد أن هناك فرقاً في  
النص، واللجنة عندما اتخذت قرارها بالعودة  
إلى النص الأصلي وإبقائه مع إضافة كلمة  
(معان) بعد كلمة (أريد) فعلت ذلك بعد نقاش  
مستفيض وبناءً على فتايتها بأن الحكمة  
تقتضي اتخاذ مثل هذا القرار والعودة إلى النص  
الأصلي والبقاء عليه مع إضافة فقط كلمة  
(معان) بعد (أريد) وبذلك يصبح النص:

تشكل محاكم استئناف في كل من  
عمان والقدس وأريد ومعان ويعين لكل منها  
رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو إليه  
الحاجة.

شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: إذا سمح المجلس  
الكریم في ضوء سؤال معالي الاستاذ ذوقان  
الهنداوي، أطرح على المجلس الكرم إعفاء  
المقرر من تلاوة هذا القانون نصاً ونائياً  
للمواد المختلف عليها، دولة أبو عماد.

دولة السيد مضر بدارن: دولة الرئيس  
في الواقع كما ذكر معالي العین الاستاذ ذوقان  
الهنداوي يقرأ قرار اللجنة القانونية ثم نعود  
لمناقشة المواد مادة مادة. هذا هو الاصول.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ زيد  
الرفاعي.

دولة السيد زيد الرفاعي:



شكراً سيدي الرئيس في الواقع انني على ما  
تفضل به معالي الاخ الاستاذ ذوقان وتأيد دولة  
الاخ ابو عماد المطلوب ليس قراءة القانون  
بكامله، المطلوب هو قراءة توصية اللجنة  
القانونية. واعتقد من الأفضل والایسر  
والأسهل على المجلس الكرم ان يستمع إلى  
قرار اللجنة القانونية المتضمن توصيتها إلى  
المجلس الكرم ثم نبدأ في بحث المواد الواردة  
فيه بنداً بنداً وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي المقرر  
في ضوء ما أبداه الاخوة الكرام ان يقرأ ويحلل  
معالي المقرر قرار اللجنة كاملاً ونعود إلى بحثه  
نقطه نقطه.

السيد المقرر: ياسيدي انا كنت اوافق

السيد المقرر: وين الشكر، وينني  
كيف وافقوا؟ اطرح للتصويت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس  
الكریم على الاستماع إلى توصية اللجنة  
واستعراضها؟ رجاء رفع الأيدي لمن يوافقون  
على ذلك. الجميع بامعالي ابو هشام.

السيد المقرر: تكمروا والایام قداسنا.  
انا متعود ابدي رأيي وأخضع لرأي الاكثرية.

دولة رئيس المجلس: بارك الله فيك

السيد المقرر:

٢- وفي القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة  
١٩٨٩، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم  
النظامية، أجرت اللجنة التعديلات التالية  
عليه:

المادة ٢-:

قررت اللجنة مايلي:

يعدل نص المادة (٦) من القانون  
الأصلي على النحو التالي:

١- إضافة كلمة (معان) بعد كلمة  
(أريد) الواردة فيها.

(وبهذا تبقى كلمة "القدس" كما هي  
بالقانون الأصلي وتحقق رغبة مجلس النواب  
من اضافتها ورفض النص الوارد بالقانون  
المؤقت).

ب- توضيح صياغتها على النحو  
التالي:

ب- تباشر محكمة استئناف معان  
عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس

على هذا الحكي عندما وزع قرار اللجنة على  
المجلس وكل واحد في الاخوان مضطلع عليه  
وكل واحد قرأه فالزيادة هي ناحية شكلية  
نأخذها وليست في الصميم ومر علينا قوانين  
كثيرة ولكن قوانين كبيرة، بدي اعطي مثل لو  
أنا قانون البيئات أو القانون المدني وهو  
(١٤٠٠) مادة وكان في على كل مادة  
اعتراض أو رأي، هل نقرأه كله ونقرأ القانون  
مرتين؟

هنا تخفيف على المجلس أما لو كان هذا  
التقرير لم يوزع على المجلس فللاخوان الذين  
طلبوا أن يقرأ كان معهم حق.

لكن عندما وزع عليهم وهو واضح في  
أذهانهم سواء قرأته أو ما قرأته لكن ما عندي  
مانع أقرأه إنما مر علينا قبل اسبوع قانون التربية  
والتعليم من نفس الاخوان الذين اعترضوا  
وقرأناه فقرة فقرة وكنا نصوت على كل وحده  
دون ان نقول له إقرأ وأعفيناه، فلماذا يعني  
مقرر اللجنة في التربية والتعليم ولا يعني المقرر  
في اللجنة القانونية؟

فسؤال غريب جداً انا استغربه إذا لم  
تستغربه.

دولة رئيس المجلس: معالي الاخ ابو  
هشام، المجلس الكرم طمعان فيك وبدنا نسمع  
منك القرار.

السيد المقرر: امرك خلي المجلس يقرر  
ياسيدي

دولة رئيس المجلس: المجلس يقرر  
الاستماع إلى توصية اللجنة القانونية بكاملها  
هل توافقون على ذلك؟ شكراً لكم

هكذا هي الاصول



الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، وتستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحياتها الإقليمية ، إلى أن يصدر هذا القرار . وأفيد بحال جميع هذه القضايا إلى محكمة استئناف معان إلا إذا كانت محجوزة للمرافعة أو إصدار القرار .

المادة -٣- :

المعدلة للمادة (٩) والمادة (١٠) من القانون الأصلي :

المادة -٩-

الفقرة ١ -أ- قررت اللجنة صياغتها على النحو التالي :

أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتنفذ من رئيس وقاضيين في القضايا الصلحية ، وتنفذ من رئيس وأربعة قضاة على الأقل في القضايا

الأخرى وفي حالة استمرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض ، أما إذا كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية عامة فتتخذ في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

ج- قررت اللجنة شطب مطلع الفقرة : (( عند وقوع خلاف في الرأي )) لتصبح على النحو التالي :

ج- تصدر المحكمة قرارها بالأكثرية .

والموافقة على باقي المواد كما وردت من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

لجنة القانونية

مجلس الأعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١١١٥ تاريخ ٢١/٩/٩٤م	المادة (١) موافقة عليها كما وردت . المادة (٩) موافقة عليها مع إجراء التعديلات التالية : الفقرة (أ) : إضافة عبارة ( مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ) إلى سطورها . إضافة كلمة (والقاضي) بعد كلمة (عضان) الواردة فيها .	المادة (١) يبنى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المنشر إلى فيما يلي بالقانون الأصلي وما عدا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة (٢) يبنى نص المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :- المادة (٩) أ- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان وزيد وعمان ويكون لكل منها رئيس وعدد من القضاة ويحوز للمحكمة عدد جلستها في أي مكان ضمن منطقة الصلاحيات الإقليمية لها بموافقة من وزير العدل .	المادة (٢) أ- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والزبد، وزيد ويكون لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو إليه الحاجة . ب- تحال جميع القضايا المنظورة حاليا لدى محكمة استئناف عمان إلى محكمة استئناف زيد عا يدخل ضمن الصلاحيات الإقليمية لها ، إلا إذا كانت محجوزة للمرافعة أو إصدار الحكم .

لجنة الأعيان

قوار اللجنة	قوار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١٠/١٥	الفقرة (ب) شطب النص الوارد في القانون المؤقت والاستعاضة عنه بالنص التالي : ب- يتأخر محكمة استئناف عمان عليها اختياراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقراره بشرطه في الحرية الرسمية وإلى أن يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف عمان للأعلاء ضمن صلاحيتها الاختصاصية . إلا إذا كانت محجوزة للرئاسة أو الأصلية . أ- تشكل محكمة تغيير في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتتخذ من رئيس	ب- تحال جميع القضايا المنظورة حالياً لدى محكمة استئناف عمان إلى محكمة استئناف عمان أو يدخل ضمن الصلاحيات الاختصاصية لها إلا إذا كانت مستحوزة للرئاسة أو أصلية الحكم . المادة (٣) يأتي نص للمادتين (٩) و (١٠) من القانون الأصلي ويستأنس عيها بالنص التالي : المادة (٩) ١. أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتتخذ من رئيس وقاضيين وفي حالة استمرار محكمة الاستئناف على قراؤها القروض أو كانت القضية المروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التقيد أو تطوي على أهمية عامة تستحق في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة.	أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وعدد من القضاة يتأخر الرئيس الحاجة علياً من رئيس واربعة قضاة على الأقل إلا في القضايا الأصلية تستند من رئيس وقاضيين على الأقل ، وتتخذ من رئيس واربعة قضاة على الأقل في حالة استمرار محكمة الاستئناف على حكمها القروض ب- إذا اشترك الرئيسان في هيئة واحدة فترأس المحكمة الرئيس الأول .

قوار اللجنة	قوار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١٠/١٥	رئيس واربعة قضاة على الأقل في القضايا الأصلية تستند من رئيس وقاضيين وكذلك في حالة استمرار محكمة الاستئناف على قرارها المنعقد إلا إذا كانت القضية المروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التقيد أو تطوي على أهمية عامة تستحق في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة . ب- مراقبة عليها كما وردت . ج- مراقبة عليها كما وردت . الفقرة (٣) : مراقبة عليها كما وردت . الفقرة (٣) شطب هذه الفقرة بسبب صدور قانون خاص بهذه المحكمة هو قانون محكمة العدل العليا رقم (١٦) لسنة ١٩٩٢ .	ب- إذا لم يشترك رئيس المحكمة في هيئة التقدمة فترأسها القاضي الأقدم في المحكمة وينبغي لحد قضاة المحكمة لإكمال منصب الهيئة . ج- عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قراراً بالاجتزائية . ٢- اختياراً من المل بمحكم هذا القانون تلي وظيفة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز . ٣- تنص محكمة عدل علياً في عمان بحد كيفية تشكيلها واختصاصها وإجراءات المحاكمة أمامها بموجب قانون يصدر لهذه الغاية تلتزم صلاحيتها اختياراً من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء .	ج- إذا لم يشترك أي من الرئيسين في الهيئة المتقدمة فترأس المحكمة القاضي الأقدم . د- عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قراراً بالاجتزائية . هـ- تشكل عدلة ( رئيس محكمة التمييز ) الزائدة في أي قانون أو نظام ( رئيس محكمة التمييز الثاني ) .

محكمة العدل العليا



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٠/١٠/١٩٩٤م	المادة (١٠) : موافقة بعد اجراء التعديلات التالية: الفقرة (١): إضافة الجارة التالية الى آخرها (وفي الأحكام والقرارات التي تغطي قوانين أخرى جديدها منها ) الفقرة (٢) البند أ : إضافة كلمة (موضوع) بعد عبارة (أو التي تكون قيمه ) .	المادة (١٠) تنظر محكمة التمييز :- ١- بمقتضى الجزائية في جميع الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية . ٢- بمقتضى المخفوق :- أ- في الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى المخفوقة الابتدائية أو التي تكون قيمة الدعوى فيها أكثر من خمسمائة دينار على أن تستمر في النظر في القضايا المخفوقة القيمة إليها قبل صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمائة دينار أو أقل وأصدر القرار فيها . ب- إذا كان الخلاف في الأحكام الأخرى حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التقيد أو تطوي على أهمية عامة وأذنت محكمة الاستئناف بذلك .	المادة (١٠) تنظر محكمة التمييز : ١- بمقتضى الجزائية : في جميع الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية . ٢- بمقتضى المخفوق :- أ (٢) - في الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى المخفوقة الابتدائية أو التي تكون قيمة موضوع الدعوى فيها أكثر من مائة دينار ب- إذا كان الخلاف في الأحكام الأخرى حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التقيد أو تطوي على أهمية عامة وأذنت محكمة الاستئناف بذلك .

ب. موافقة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٠/١٠/١٩٩٤م	ج. موافقة	ج- إذا رفضت محكمة الاستئناف إعطاء الأذن بحق طالب الأذن أن يقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الأوراق والأطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الأذن أو الرفض .	ج- إذا رفضت محكمة الاستئناف إعطاء الأذن بحق طالب الأذن أن يقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الأوراق والأطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الأذن أو الرفض . ٣- بمقتضى محكمة على : أ- في الطعون العامة باتخاذ المجلس الدلية واطلية والأدوية . ب- في المنازعات الخاصة بزيات القواعد المنقحة للموظفين الموزعين ودرجهم .

لجنة العدل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٠/١٠/١٩٩٤ م			<p>ج- في الطلبات التي يقدمها دورو الأعيان بالملح بالقرارات الادبية النهائية الصادرة بالوصف بالوظائف العامة او تمنح الرتبات السنية</p> <p>د- في الطلبات التي يقدمها الموظفون المبرمجون بالنظم القرارات النهائية للسلطات الادبية</p> <p>هـ- في الطلبات التي يقدمها افراد الموظفين المبرمجين بالنظم القرارات الادبية</p> <p>و- في الطلبات التي يقدمها افراد الهيئات العامة بالنظم القرارات الادبية</p> <p>ويشترط في جميع الطلبات الواردة في البود السابقة ان يكون مرجع الملح عدم الاعمال في تطبيقها او مخالفة القوانين او الانظمة او الاعمال في تطبيقها او اساءة استعمال السلطة</p> <p>ويحظر في حكم القرارات الادبية رفض السلطة الادبية او استناده من اتحاد اي قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين والاعظمة</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٠/١٠/١٩٩٤ م			<p>ز- في ابطال اي اجراء صادر بموجب نظام يخالف الدستور او القانون بناء على شكوى المشرع</p> <p>ح- في الطلبات التي تطوي على اصدار اوامر الافراج عن الاشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع</p> <p>ط- لا تقل الطلبات المقدمة للتمس في القرارات الصادرة بطل من افعال السادة</p> <p>ي- لا يرفى على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وفق تعيد القرار</p> <p>المطوب القادر على أنه يجوز للمحكمة بعد سماع اقوال المستعني ان تأمر بحرق تعيد القرار مؤقداً اذا رأيت ان نتائج التحقيق قد يهدد عدلها كما : وفي هذه الحالة يحق للمحكمة ان تعيد من طالب وقف التعيد تقديم كدالة مالية وفقاً لا تفرز المحكمة بتمس ما قد يلحق بالمستعني بتمس من عمل وشهد اذا ظهر ان الغالب المذكور غير محق في دعواه</p>

لكنه اعيد الفصل



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
القرار رقم اللجنة القانونية رقم ١/١٥ تاريخ ١٩٩٤	مجلس الأعيان مجلس النواب تغير		١- يكون معاد رفع الدعوى الى محكمة العدل العليا متى يوافق من تاريخ نشر القرار الادري المكون في او يندرج الى صاحب الشأن وفي حالة رفض السلطة الادوية او استنفاها عن اتخاذ اي قرار يبا لبيد من تاريخ انعقاد شور على تقديم الطلب اليها . ٢- تسع الاليات التمرس عليها في اليد (٢) من هذه المادة ما دام الشخص موزونا دون التقيد بمعاد .

دولة رئيس المجلس : الآن معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : سيدي الرئيس ، لدي ملاحظه وتعليق على توصيات اللجنة القانونية وانا اعرف بأن توصية اللجنة القانونية أو أية لجنة عادة لا تناقش إلا عند مناقشة المواد تناقش كل مادة بمادة .

ولكن لي ملاحظة رئيسية حول توصية اللجنة القانونية اخضعت منها الى رأي يخالف رأي اللجنة القانونية فاذا سمحتم لي أن اقرأ هذا التعليق اكون ممن لكم وهو قصير جداً

دولة رئيس المجلس : تفضل

السيد ذوقان الهنداوي



بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس حضرات الأخوة

تنص توصيات اللجنة القانونية على المواد ٦ و ٩ و ١٠ من القانون الأصلي والقانون المؤقت المعدل لذلك القانون .

وكان مجلس النواب قد تعرض لهذه المواد واتخذ قرارات محددة بشأنها موجودة

أمام مجلس الأعيان الكريم .

ولدى مقارنة ملاحظات وتوصيات اللجنة القانونية المحترمة بما أقره مجلس النواب في تلك المواد لا نجد أن ثمة أي فرق في الأحكام بين ما أوصت به اللجنة القانونية وما أقره مجلس النواب لا إضافة ولا حذفاً ولا تعديلاً ففي المادة رقم "٩" فقرة (أ) اقرت من مجلس النواب و كما اوصت اللجنة القانونية بآليات كلمة (( القدس )) بين المدن التي تشكل فيها محاكم الاستئناف ، وإن كان ثمة فرق في الموقع التي أقرته كل من اللجنة القانونية ومجلس النواب لذلك الاقتراح أي إثبات لكلمة القدس وهو خلاف شكلي ، إذ إن المهم أن القدس )) عادت لتحتل مكانها في القانون بين المدن التي تشكل فيها محكمة استئناف .

أما فقرة (ب) من هذه المادة السادسة فلم يتحدث بها أي تغيير وكل ما عملته اللجنة القانونية أنها اخذت نصاً الاقتراح الذي اقره مجلس النواب .

وما يطبق على المادة السادسة ايضاً ينطبق على المادة ٩ المعدلة للمادة ١٠ من القانون الأصلي .

إذا الاخوان في المجلس الكريم قارنوا بين ما اوصت به اللجنة القانونية وبين ما أقره مجلس النواب إذ اخذت حرفاً حرفاً المادة (١٠) ، إذ كان الأمر كذلك لا يوجد أي فرق بين ما اوصت به اللجنة القانونية وبين ما أقره مجلس النواب .

فالسؤال الاول هو موجه الى معالي المقرر وهو : هل صحيح ان هذا الاستنتاج

تحتفظ به الأصل

صحيح ؟ هل صحيح أنه لا يوجد فرق في الأحكام بين ما أوصت به اللجنة القانونية وما قرره مجلس النواب ؟

والسؤال الثاني الذي يترتب على السؤال الأول وهو موجه للمجلس الكريم : إذا كان هذا الاستنتاج صحيح وهو أنه ليس هنالك فرق في الأحكام بين ما توصي به اللجنة القانونية وبين ما اقترحه مجلس النواب الكريم . هل هنالك ما يبرر اقرار توصيات اللجنة القانونية مع ما يترتب على ذلك من إعادة القانون الى مجلس النواب ، أم ان نقر القانون كما جاء من مجلس النواب ما دام انه يحقق الأفكار التي ذهبت اليها اللجنة القانونية ، وفي هذه الحالة تكون قد اقرنا القانون بشكله النهائي دون ان يعود الى مجلس النواب وشكراً جزيلاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : كان القانون الاصلي ، المادة (٦) يقر محكمة استئناف في القدس ، فجاء القانون المؤقت وألغى محكمة القدس ولم يذكرها ، فجاء النواب عند بحث هذا القانون وقبلوا القانون المؤقت بإضافة كلمة ( القدس ) اذا الموضوع موضوع كلمة ( القدس ) .

تقطين هنا : ان نصيب اريد وأزال القانون المؤقت كلمة القدس ، فكان الذي قامت به اللجنة هي انها ابقته على القانون الاصلي الذي ينص على القدس .

القانون المؤقت الذي جاء عدل المادة (٦) باله ألغى محكمة استئناف القدس ، مجلس النواب أعاد كلمة القدس الى القانون المؤقت .

فالخلاف حول القانون المؤقت هو وجود محكمة استئناف القدس في ذلك القانون أم عدم وجودها ولكن مجلس النواب اضاف كلمة القدس واصبحت المحاكم في القانون المؤقت بحسب القانون المؤقت عمان واريد والقدس لكن بما أن كلمة محكمة استئناف القدس مقرر في القانون الاصلي ، ولذلك رأينا أن لا نثير الان اشكال تشريع حساس فيما يتعلق بهذه النقطة مع عدم التفريط بكلمة القدس وإبقائها .

فأبقاها في القانون الاصلي يتمشى مع كثير من القوانين الاردنية المعمول بها الان وهي مجمدة بالنسبة الى الضفة الغربية .

وستتهي مشكلة هذه القوانين عند انتهاء القضية الفلسطينية نهائياً .

ولذلك اردنا أن يكون هذا الوضع ، هذا القانون المادة (٦) من القانون الاصلي كغيرها من القوانين التي ما زالت قائمة . ولكنها مجمدة بالنسبة الى الضفة الغربية .

من ناحية معاليك تقرر أنه ما في فرق فطالما تقرر أنه ما في فرق ولوجود هذه الحساسية الان يبقى مثل قرار اللجنة القانونية في مجلس الاعيان مع عدم التفريط فيما اراده مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة كما تفضل بذلك معالي المقرر في اثناء جلسة البرلمان جرى هذا الحديث ونحتمس كثير من الاخوان في ضرورة وجود كلمة القدس في القانون سواء المؤقت أو

الدكتور كمال الشاعر :



الاصلي لكن حتى يحل الاشكال اتفق على الاقل عندما كان النقاش دائر . لكن عندما اتى النص مكتوباً مع كل اسف اختلف الأمر .

اتفق على ان تضاف كلمة (معان) للنص الاصلي ويكتفى بذلك حتى تتجنب حساسية كالمنا الآن نشر تشريعاً ونعتبر القدس جزء من المملكة الاردنية الهاشمية كشيء جديد وعلاقتنا ايضاً مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد والان هم في سبيل المفاوضات .

فحتى نزيل التحميس نحن لا نريد ان نزيل كلمة القدس اطلاقاً . فأقترح وقتها حتى للبرلمان أن يقي النص مثل ما هو تضاف كلمة معان ، لأنه نحن نريد انشاء محكمة في معان ، ولا نتعرض للنص الاصلي ، لكن اذا استحدثنا قانون جديد ويتكلم عن القدس فكالمنا اعدنا عملية ارتباط القدس مرة اخرى عضواً وعملياً ونحدث حساسية ، هذا هو الفرق بين الاثنين .

وقد اتفق على ذلك في المجلس لكن يظهر لما جاءت الصياغة بسبب كثير من الحديث لم تأتي الصياغة التي الان هي مقترحة في النص الذي جاء من اللجنة القانونية ، فارجو اصحاب الدولة والمعالي أن يلاحظوا هذه الحساسية في هذا الوقت بالذات والامر للمجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس :

شكراً دولة الرئيس ، الاستاذ كمال الشاعر .

شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة توضيح دولة رئيس الوزراء وشرح معالي المقرر أوضح واجلى هذه النقطة . ولكنني اردت ان اضيف اننا نناقش القانون المؤقت المادة (٦) من القانون المؤقت تنص في مطلعها على الاتي ( يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي ) .

توصية اللجنة القانونية أن يعدل هذا المطلاع بحيث تبديل كلمة (يعدل) بكلمة (يلغى) . وهذا من حق المجلس عندما يعرض عليه قانون مؤقت من حقه أن يعدل فيه أو يوافق عليه أو يغيره .

فتوصيه اللجنة القانونية سيدي الرئيس ، تستبدل مطلع المادة الثانية من القانون المؤقت بنصها كالآتي :

يعدل نص المادة (٦) بدلاً من يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي على النحو التالي .

ولذلك بما أن القانون المؤقت نفسه بمادته الثانية يشير الى المادة السادسة في القانون

لجنة اعيان المجلس



الاصلي فمن حق المجلس أن يعدل في هذا النص .

وهذه هي توصية اللجنة القانونية ، وأما اسباب ذلك فهي اسباب وجيهة وواضحة كما شرحها دولة رئيس الوزراء ومعالي المقرر وهو أن القانون المؤقت صدر عام ١٩٨٩ وأجرء تعديل اضافته ترك مطلع المادة كما هي المادة (٢) في القانون المؤقت وازدادة كلمة القدس مع معان الى القانون المؤقت الذي صدر عام ١٩٨٩ يوجد فرق كبير بين ذلك وبين ترك القدس كما كانت في محلها في القانون الاصلي الذي هو قانون قديم وهناك قوانين كثيرة تتضمن القدس وهي قوانين مجمدة بانتظار الحل النهائي لهذه المدينة المقدسة وشكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس مجلس : شكراً معالي المقرر

السيد المقرر : القرار الذي توصلت اليه اللجنة إلغاء القانون المؤقت القانون المؤقت الغناه . هولكن ، ما الغناه كله ، ابقينا على كلمة معان فاصبح تعديلاً وليس إلغاء كلياً لكن اذا قلنا يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي فمعناه الغناه المادة كلها .

التعديل غير الالغاء ، عندما نقول تلغى المادة معناه طارت المادة كلها من اولها الى آخرها ولم يعد في مجال لبحث تعديل لها . كيف تلغينا و نعدلها ؟

هنا يأتي التعديل ، التعديل جاء أنه المادة (٦) من القانون الاصلي اضافته كلمة معان كل الذي أورده القانون الاصلي هو ان نضيف كلمة معان ولكن القانون المؤقت ألغى او غُمدل

بأنه ذهبت كل احكام هذه المادة وبقيت كلمة معان فقط .

لذلك النص الوارد هو النص الصحيح الذي يورد كلمة اريد ويبقى على كلمة القدس ولكنه يلغى القانون المؤقت .

دولة رئيس المجلس : يورد معان ، ابو هشام ، انت عم تُخلط بين معان واريد الاضافة لمعان ، اريد قائمة من الاصل .

السيد المقرر : كلمة معان لانها تأتي بعد كلمة اريد .

دولة رئيس المجلس : معلوم ، الدكتور كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر : العفو سيدي الرئيس وبعد الاستئذان من معالي المقرر ، الحقيقة هذا القانون المؤقت معروض علينا لكي يصبح قانوناً دائماً . وللك المادة (١) تبقى فيه والمادة (٢) ايضاً تبقى فيه كتسمية ، كل ما في الامر ان توصية اللجنة في مطلع المادة (٢) هي ان يكون النص كالآتي :

بدل يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي يُعدل نفس للمادة (٦) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

أ- اضافة كلمة معان بعد كلمة اريد في ألف الواردة في القانون الاصلي .

ثم هناك تعديل في الفقرة (ب) وذلك حيث أشار اليها معالي الأستاذ ذوقان الهبدلوي اعتقد أنه لا يوجد الحقيقة فارق جوهري انما النص كما هو مصاغ والصيغة التي جاءت من مجلس النواب صيغه الحقيقة غير مفهومة

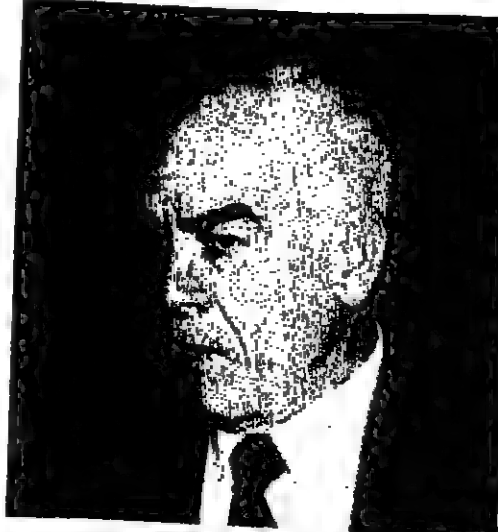
والصيغة الحقيقية بحاجة الى تصحيح لغوي لغاية توضيحها والاساس هو الوضوح في التشريع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر

السيد المقرر : ياسيدي أولاً تنتهي من الفقرة (أ) هل يوافق المجلس على توصية اللجنة في الفقرة الأولى ام لا يوافق ؟

دولة رئيس المجلس : لحظه ياسيدي ، الآن طرح الموضوع للتصويت بعد الايضاحات الكافية الوافية من معالي المقرر ودولة الرئيس والاخوة الذين تحدثوا ويدو في اضافة من الاستاذ سالم مساعده .

السيد سالم مساعده :



شكراً دولة الرئيس ، الصحيح طرح معالي المقرر على المجلس لأخذ قرار بشأن الفقرة (أ) من المادة (٦) فيه شيء من الغموض لأنه في فترة ما أو في احدى المرات يطرح الفقرة (أ) من المادة (٦) كما وردت في القانون المؤقت وفي حالة اخرى يطرح الفقرة (أ) من المادة (٦) كما وردت في القانون الاصلي وواضح من

مقارنة النصين أن هناك فرق كبير .

الفقرة (أ) اشتملت على حكمين في المادة (٦) بين القانون الاصلي وبين القانون المؤقت في القانون الاصلي كانت تنطق المادة بأن محاكم الاستئناف في عمان والقدس واريد .

وفي القانون المؤقت اضافت معان والفت القدس . عندنا حكمين أحدهما الغاء محكمة القدس والثاني اضافة محكمة استئناف في معان لكن في نهاية الفقرة (أ) اضافت حكماً جديداً في القانون المؤقت غير وارد في الفقرة (أ) من المادة (٦) في القانون الاصلي ، ولذلك التصويت إما ان يكون على القانون الاصلي بكامله الفقرة (أ) كما وردت في القانون الاصلي بكاملها أو في القانون المؤقت كما وردت بكاملها مع الغاء وفي هذه الحالة يتغير الصياغة فانا اقترح بشكل محدد أن نرفض الفقرة (أ) من المادة (٦) كما وردت في القانون المؤقت في الحكم المشتعل على الغاء محكمة القدس . وبذلك نكون قد ابقينا كلمة القدس في مطلع الفقرة ونضيف كلمة معان ونبقى باقي الحكم كما ورد في القانون المؤقت . لأن القانون المؤقت ينص : ( او يجوز للمحكمة عقد جلساتها في أي مكان ضمن منطقة الصلاحية الإقليمية لها بموافقة من وزير العدل ) وهذا الحكم بكامله غير موجود في الفقرة (أ) من المادة (٦) في القانون الاصلي فيحتاج الأمر الى اعادة صياغة لبلورة ما اشار اليه دولة رئيس الوزراء من حيث عدم اشارة هذا الموضوع من جديد وذلك برفض ما ورد في القانون المؤقت بما يشتمل على شطب كلمة القدس الواردة في الفقرة (أ)

هكذا عينه المجلس

من المادة (٦) من القانون الأصلي وإضافة كلمة معان بعد كلمة أريد كما جاء في قرار اللجنة القانونية والاستمرار في الفقرة إلى نهايتها كما ورد في القانون المؤقت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر

السيد المقرر : معالي العين لم يختلف معنا في شيء . نحن ابقينا المادة (٦) كما هي وأضفنا لها (معان) .

معنى ذلك يترتب على ذلك ، وفي الفقرة ( أ ) نعم - نحن ابقينا في المادة (٦) ( القدس ) وأضفنا معان ، هذا يترتب عليه أنه لم يعد مجال للقانون المؤقت بكامله كل مادة في القانون المؤقت وما ترتب عليها من مجلس النواب فعندما نصوت نصوت على أننا استبدلنا القانون المؤقت ورأي مجلس النواب بإضافة كلمة معان إلى المادة (٦) . فإذا ما صوتنا على هذا على قرار اللجنة هذا هو المفهوم وتكون المادة (٦) سليمة إما اضيفت إليها كلمة (أريد)

ولذلك أنه صار رأيي في هذا الموضوع لا يوجد رأيي في رأي واحد ، يعني ألفينا القانون المؤقت والفينا ما ترتب عليه من تعديل وأدخلنا ما فيه الذي كان يدور حول معان وإدخلنا معان في القانون الأصلي .

ولذلك لا يوجد تناقض في هذه الناحية ابداً أرجو أن يطرح قرار اللجنة على المجلس ليضوت عليه .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول : شكراً دولة

الرئيس ، جدير بالتنويه ان اجتماع اللجنة القانونية شارك فيه كل من معالي وزير العدل ومعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية

وكان اقتراح معالي وزير العدل انه لا ضرورة للدبل الفقرة (ا) التي كما فهمت الامر يعتقد معالي العين الاستاذ سالم مساعده انها تشكل فرقاً بين النص الوارد في القانون الأصلي والنص الوارد في القانون المؤقت ، ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في اي مكان ... الى آخر النص .

اشار معالي وزير العدل الى ان الاحكام التشريعية النافذة حالياً تتكفل بتحقيق هذه الغاية وان هذه الاضافة لا ضرورة لها . هذا من ناحية ، من ناحية أخرى عندما اتخذت اللجنة القانونية قرارها توصيتها بالابقاء على النص الوارد في القانون الأصلي مع اضافة كلمة (معان) بعد كلمة (أريد) فقط واستهلكت النص ليعمل النص الأصلي ، فهي تكون قد ألغت النص الوارد في القانون المؤقت ولا يوجد اي لبس او اشكال ولا يوجد الا حكم واحد هو ما استهدفته اللجنة من ان تبقى الاشياء كما هي في السابق دون ان تتخذ موقفاً جديداً وكأنها تشرع من جديد بأنها تنص على استحداث محكمة استئناف في القدس .

فأبقت على النص القديم ومن المعروف ان شأن هذا النص شأن بقية التشريعات الأخرى التي تشكل مجمل النظام القانوني المجمع والمعمول به في الضفة الغربية الا ان يت في الامر فلا نكون قد اتخذنا موقفاً جديداً منسجماً من الناحية السياسية تفسيراً لم يستهدفه احد .

لي خلو الواحد بالاول بيدي وجهة نظره ومعين يا اخي قول كلامك خلص .

دولة رئيس المجلس : تفضل

السيد ذوقان الهنداوي : الآن هنالك توجه بأن تقر الثبات ( القدس ) بالشكل الذي اوصت به اللجنة القانونية بعد ان تفضل دولة الرئيس ووضح الاسباب وراء ذلك .

لكن سنقع بأشكال اذا طرحنا (أ) و (ب) في آن واحد لنقرها ، لان مرتبطات ببعضهن (ب) مثل ما حكى الاستاذ كمال الشاعر ، بالبداية يعدل نص المادة (٦) من القانون الأصلي ، (أ) قلنا ( القدس ) (ب) توضح صياغتها تباشر محكمة استئناف معان ، الحقيقة (ب) في القانون الأصلي هناك تتحدث عن محكمة استئناف أريد ولا تتحدث عن معان مطلقاً .

فالحقيقة نحن نتكلم عن القانون الأصلي وليس عن القانون المؤقت ، مثلما تفضل الاستاذ سالم يا اما ان كل كلامنا يدور يكون منصوب على القانون الأصلي .

وفي الحالة هذه اسلم لان نحن رجعنا الى القانون الأصلي عندما اقربنا ( القدس ) فلتكلم عن (ب) في القانون الأصلي عندئذ لا يجوز ان نقول توضح صياغتها على النحو التالي :

تباشر محكمة استئناف معان ، هذا ليس توضيح صياغة ، هذا ابدال حكم لأن (ب) في القانون الأصلي هناك كان يتحدث عن محكمة استئناف أريد ، تحال القضايا الموجودة في عبان الى أريد ، معان ليست

وتكون قد حققنا الغاية التي استهدفها مجلس النواب من اقتراح التعديل بإضافة ( القدس ) الى النص الوارد في القانون المؤقت وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي : سيدي الرئيس اود الآن ان اتكلم عن الفقرة (ب) بعد ان اقربنا ....

السيد المقرر : ما اقربنا بعد ولم نصوت .

دولة رئيس المجلس : بعدنا ما اقربنا ، لا اذا سمحت .

السيد ذوقان الهنداوي : ياسيدي خليني اكمل اذا سمحت ، انا ما بقول اقربنا التوصية ، بعد ان اقربنا الترجه الذي تفضل به دولة الرئيس ...

السيد المقرر : ياسيدي لحظه ارجوك ، اذا القضية قضية نظام .

المجلس قرر ان اقرأ ، التوصية قرأتها وانا اقرأ فقرة ونصوت عليها ، قرأتنا فقرة خلينا نصوت عليها ثم ننقل . هذا النظام .

السيد ذوقان الهنداوي : انا احنج على مقاطعتي بعد ان اعطيت حق الكلام .

دولة رئيس المجلس : معالي الأخ لأن حديثك سيكون في الفقرة التي تلي هذه فقره

السيد ذوقان الهنداوي : لا ، لا ، في الفقرة (أ) لان انا بيدي أؤيد الكلام الذي تفضل به الاستاذ سالم مساعده ، لو سمحت

لجنة العدل

مذكورة مطلقاً في (ب) في القانون الأصلي .

الآن بهذا ثبت بدل تلك المادة مادة جديده .

ان القضايا التي كانت تنظر في محكمة عمان تحول الى محكمة استئناف معان وليس الى اربد .

اذن هذا يستدعي اما شطبها اما الغاء المادة (ب) كلياً والاستعاضة عنها بالمادة التالية بالشكل التي قررت به اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : شكراً سيدي ، الحقيقة فيما يتعلق بـ (أ) انا اوضحت الموقف الآن لا بد من ان نربط (ب) معها ، اعتقد انه من غير المناسب ان نقول توضيح صياغة ليس توضيح صياغة وانما الغاء الصياغة التي جاءت في القانون الأصلي ووضع هذه الصياغة الجديدة لأن محكمة استئناف اربد شكلت وانتهت وتداول .

فلذلك يعدل نص المادة (٦) من القانون (أ) كلاً ، و (ب) تعدل (ب) في القانون الأصلي بالطريقة التي ذكرت بها . واعتقد اننا نخلص من الاشكال .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة مضرب بدران .

دولة السيد مضرب بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع اشعر بان هنالك غموض ومتاهة في موضوع النصوص .

اذا سمح دولة الرئيس ان يجلو المقرر

الصياغة كمادة كاملة للمادة (٦) المعدلة لان هنالك تضارب بين اعضاء اللجنة والمقرر ، حصل هذا .

نريد صياغة لا مسألة توضيح صياغتها على النحو التالي ولا كلاً ، نقول قرار مجلس ويتلوها على المجلس للموافقة عليها .

انا اعرف بهذا الشكل التشريع ، اما الآن نعيش في متاهة .

بعضهم يقول ان عجز المادة للمقرر ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في اي مكان ضمن منطقة الصلاحية .

لم يشمل التعديل ، وأحد اعضاء اللجنة يقول شمله التعديل وشطب .

وانا باعتقادي بقرار اللجنة القانونية شطب ، لان قرار اللجنة القانونية انصب على القانون الأصلي ولم ينصب ...

( بنعطيك الكلام يا معالي المقرر بس اسمح لي شوي ، بتكلم عشر مرات وتكلم مرة واحدة ، اصبر علينا شوي نوضح فكرتنا )

السيد المقرر : ( رفع يدي لا يضرك بشيء )

دولة رئيس المجلس : اكمل ياسيدي

دولة السيد مضرب بدران : بلاش كافي، شكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاميناد زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، اعتقد اذا تكلم الاعوان

وسمحوا لي ان ابدي وجهة نظري لأنه لا اشعر ان في خلاف حول الجوهر ، وتكلم الآن عن موضوع صياغة وما هو قرار اللجنة القانونية كتوصية معروضه على المجلس الكريم .

اتفقنا على ان نحافظ على المادة السادسة كما وردت في القانون الأصلي مع اضافة كلمة (معان) ، وبالتالي يأتي القرار الاول لقرار اللجنة القانونية على النحو التالي :

قررت اللجنة مايلي :

يعدل نص المادة (٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :

أ- اضافة كلمة (معان) بعد كلمة (اربد) الواردة فيها ورفض النص الوارد في القانون المؤقت .

لا يوجد اي داعي بأن يكون هناك ضمن التوصية شرح للهدف ، هذا ممكن كان ان يقال اثناء تقديم التوصية ، اما التوصية بشكل محدد وهذا الذي واقت عليه اللجنة القانونية هو تعديل نص المادة (٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :

أ- اضافة كلمة معان بعد كلمة (اربد) الواردة فيها ورفض النص الوارد في القانون المؤقت .

هذه هي التوصية فيما يتعلق بـ (أ) .

وبما أن مطلع القرار يقول يعدل نص المادة (٦) من القانون الأصلي على النحو التالي

في (ب) يجب ان تشطب عبارة توضيح صياغتها على النحو التالي ، تصبح (ب) : تبشر محكمة استئناف معان .

وهنا الذي حصل في اللجنة القانونية ان المادة (ب) في القانون الأصلي كانت تتكلم عن محكمة استئناف اربد ، وهذه كانت عبارة عن مادة انتقالية انه الى أن تقول بصدد قرار بتشكيل محكمة الاستئناف في اربد تستمر عن مادة انتقالية أنه إلى أن تقول يصدر قرار بتشكيل محكمة الاستئناف في اربد تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا الى آخره .

الآن التعديل بما ان محكمة استئناف اربد قائمة واحلت جميع القضايا لها ولا يوجد اي اشكال فيما يتعلق بمحكمة اربد ، استبدلنا كلمة (اربد) بكلمة (معان) في الفقرة (ب) لتصبح هذه الفقرة الانتقالية تنطبق على محكمة استئناف معان الجديدة .

لذلك تصبح الصياغة المقترحة من اللجنة القانونية على المجلس الكريم بمقتضى الوضوح ، قررت اللجنة ما يلي :

يعدل نص المادة (٦) من القانون لتصبح على النحو التالي :

(أ) و (ب) : تبشر محكمة استئناف معان عملها ، واعتقد ان هذا قد يوضح الصورة . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً . معالي المقرر .

السيد المقرر : دولة مضرب باشا فهم من كلام جودت بك بأن هنالك خلاف في اللجنة القانونية وأنه وضع نص وازيل هذا النص الذي يحكا جودت بك هو أنه احد اعضاء اللجنة وهو وزير العدل ابدي وجهة نظر في اللجنة

لجنة اربد



ولكنه عاد وقرر مع اللجنة ما قرره اللجنة والاستاذ سالم مساعده لم يحضر الجلسة وهو عضو في اللجنة .

اللجنة اتخذت قرارها بالاجماع ، بالشكل الذي ورد ، نحن عدلنا القانون المؤقت بالغاء نصومه واخذ كلمة (معان) فقط ووضحت المادة (٦) ، ولكن بنفس الوقت اشرنا في آخرها الى رفض النص الوارد في القانون المؤقت ، والا اذا ما اوردنا هذا النص يبقى القانون المؤقت قائم ، وهو بالنسبة الى مجلس النواب بالفعل لانه عدله ما زال قائم فنحن اعتبرناه كله غير موجود للاسباب السياسية التي شرحها دولة الرئيس ، ولذلك اقترح ليس كمقرر وإنما كعضو في المجلس ان نفعل باب البحث على الفقرة (٦) ونصوت عليها . فاذا كان المجلس موافق وإذا لم يوافق سأضل هنا الى المغرب .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً نمود الى الفقرة (٦) في ضوء كل الحوار والنقاش الذي تم بامضافة كلمة معان الى القانون الاصلي وابقاء الشيء القديم على قدمه وهي مطروحة على المجلس الكريم بحسب توصيه اللجنة القانونية للموافقة عليها ، من يوافق على هذا النص المقترح ؟ رجاء رفع الايدي بطريقة واضحة . شكراً لكم .

الان نأتي للفقرة (ب) تفضل معالي المقرر .

السيد المقرر : لأول وهلة يظهر انه لا يوجد خلاف بين مجلس النواب ومجلس الاعيان والحقيقة لا يوجد من حيث المعنى ، لا يوجد خلاف إنما الصيغة التي جاءت من

النواب توجب اشكال الى المحاكم فنحن فضينا هذا الاشكال بتعديل النص وتقديم بعض العبارات على بعضها حتى يكون سهل على المحكمة عندما تريد ان تمارس صلاحياتها في احالة القضايا التي لديها الى محكمة معان تكون الامور واضحة .

هنا النص الذي جاء من النواب ، الفقرة (ب) شطب النص الوارد في القانون المؤقت والاستعاضة عنه بالنص التالي :

تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية والى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحياتها الاقليمية . إلا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار القرار .

فجاءت عبارة ( إلا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار القرار ) قبل ان تمارس معان صلاحيتها وتحال اليها القضايا وقبل ان يقرر مجلس الوزراء متى تبدأ محكمة معان .

الذي عملته اللجنة القانونية صححت فقط تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، وتستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحياتها الاقليمية الى ان يصدر هذا القرار وأهلي يعني بعد صدور قرار مجلس الوزراء . تحال جميع هذه القضايا الى محكمة استئناف معان إلا اذا كانت محجوزة

للمرافعة او اصدار القرار .

النص بالنواب كان في فرجه فاصل غير معروف إنما في توصية اللجنة في مجلس الاعيان قررت وقالت بعدما ينشر مجلس الوزراء ان هذه المحكمة تباشر عملها عندها تبدأ محكمة استئناف عمان باحالة القضايا الى محكمة استئناف معان إلا اذا كانت محجوزة للقرار او للمرافعة .

القضية قضية التسهيل على مطبق القانون . وشرح القانون ، شرح لا يوجب شيء من الالتباس ولا نحن قلنا معان محكمة الاستئناف تحتفظ بالقضايا التي هي للقرارات او للمبادئ المهمة قبل ان تباشر معان صلاحيتها

أولاً اعطي معان الصلاحية ثم ابدأ في التعاون بين محكمة استئناف عمان ومحكمة استئناف معان القضية قضية تبسيط الى التشريع وليس خلاف مع مجلس النواب إنما الصيغة التي وردت من مجلس النواب فيها اشكال والصيغة التي توصي بها اللجنة فيها تبسيط وازالة لهذه الاشكال .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الان لدينا طلب بالحديث ، معالي وزير العدل ، اذا كان لديه شيء بهذا الموضوع بالذات ، طيب ، الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : دولة الرئيس بالاشارة الى ما تفضل به معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي ، الحقيقة الفقرة (ب) من القانون المؤقت الذي وضع عام ١٩٨٩ ، استبدلت اريد بممان في الحقيقة شرح معالي المقرر كان وافي لهدف اللجنة من تعديل الفقرة (ب) كما وردت من مجلس النواب لأنها تخلق اشكالا ،

وقد جرى مناقشة الفقرة (ب) فاقترح ان نصوت عليها يادولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الآن معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : الموافقة على توصية اللجنة القانونية في (ب) كما وردت على ان يحذف منها المقدمة ( توضيح صياغتها على النحو التالي )

يعني يصبح فوق يعدل نص المادة (٦) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

أ- بالشكل الذي اقرناه .

ب- تباشر محكمة استئناف معان ، أريد ان اتي على هذا الاقتراح وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر

السيد المقرر : ياسيدي كلمة توضيح ليست من القانون ، هذا رأي اللجنة ، اللجنة تقول لك يدي اعلم كذا ، هذا مش قرار يرد ويؤثر على القانون ، هذا رأي اللجنة ليس له علاقة بالتشريع ليس له بحث في التشريع كلمة ( توضيح صياغتها على النحو التالي ) لا تدخل في صلب القانون وليس لها علاقة بالقانون .

ولذلك عندما شرحت قلت توضيح ، حتى نبين انه ما لي بيننا وبين النواب خلاف ولذلك قلت التغيير الذي حدث هو توضيحاً للمادة ، فعندما أشيل كلمة توضيح اذن ليس عملت التغيير الذي صار بتغيير في العبارات والجمل كلمة توضيح اردت ان القول ليس هناك خلاف بين المجلسين ولكن الصيغة التي وردت من النواب صيغة فيها اشكال والصيغة

هذه امانة الأصل

التي وردت من الأعيان قد تزيل هذه الاشكال ولذلك لازم ترد كلمة اني انا بدي أوضح توضيح وليس اختلاف .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً دولة الرئيس ، بالإضافة الى ما تفضل به معالي الاخ مقرر اللجنة القانونية بالنسبة الى الفقرة (ب)

هناك اشكال اضافي واعتقد ان مجلس النواب لم يقصد ان يشارك في وضعه .

ما هو الهدف من الفقرة (ب) ، نقول : تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء وينشره في الجريدة الرسمية وإلى ان يصدر هذا القرار ، المقصود أنه تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاصها التي اصبحت من اختصاص محكمة استئناف معان وعند إنشاء محكمة استئناف معان تحال اليها جميع القضايا الواقعة ضمن صلاحياتها الإقليمية إلا باستثناء القضايا التي كانت محجوزة للمرافعة واصدار القرار في محكمة استئناف عمان .

الصياغة الواردة من مجلس النواب قد تعطي عكس هذا المفهوم ، لان الصياغة كما وردت تقول :

تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من تاريخ الى آخره وإلى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان وارجو التوقف عند كلبة تستمر تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا إلا اذا كانت

محجوزة للمرافعة واصدار القرار .

يُفهم العكس تماماً أنه المحكمة تستمر في النظر في جميع القضايا الاخرى وكل قضية محجوزة عندها للمرافعة واصدار القرار هي التي يجب ان تحال الى محكمة معان .

وبالتالي اقترحت اللجنة القانونية الصياغة الجديدة انه تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة معان إلى ان يصدر قرار انشاء المحكمة وعند ذلك تحال جميع القضايا الى محكمة معان باستثناء القضايا المحجوزة لمحكمة استئناف عمان .

هذا هو الفرق الجوهرى في صلب المادة المقترحة شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ احمد عبيدات .

دولة السيد احمد عبيدات :



شكراً دولة الرئيس ، واضح انه صرفاً وقت طويل جداً حول نقطة مرة نقول انها خلافية بيننا وبين مجلس النواب ومرة نقول لا خلاف بيننا وبين مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : نستأنف النقاش ، معالي المقرر

السيد المقرر : سيدي فضاً للاشكال شيلوا كلمة ما في مانع لو شلنا كلمة توضيح ، تعديل .

دولة رئيس المجلس : لا لا نضع فقرة (ب)

السيد المقرر : الفقرة (ب) موضوعة ، بس انه ليش بدنا نوضح معناها متفقين مع غيرنا مبدأ ذكره زيد بك . ولذلك نحن عدلنا المادة تعديل .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ وزير العدل .

معالي وزير العدل : سيدي الرئيس انا ارجو ان نكتفي بهذا القدر من التوضيح لعبارة توضيح الصياغة التي وردت في اللجنة القانونية ، في قرارات اللجنة القانونية .

والصحيح ان ورودها يعطي الاشكال الذي تحدث عنه بعض السادة الاعيان .

اي توضيح جديد يبدو انه يزيد الأمر غموضاً ويستدعى توضيحاً جديداً .

ولذلك ارجو التوقف عند هذا الحد من التوضيح وطرح المادة بالشكل الذي اقترحه فيها دولة الاستاذ زيد الرفاعي ونفى عليه معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي وانهاء هذا الموضوع . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة في عندي طلبين للكلام ، اذا الأخوان بعد كل هذه التوضيحات .

فيما يتعلق بنص الفقرة (ب) من المادة السادسة والجملة التي استهل بها المقرر ( توضيح صياغتها على النحو التالي ) .

لا اعتقد ان هذا التعبير من حسن الصياغة وليس من واجبتنا هنا حتى نوضح بعض النصوص القانونية ان ثبت انه لا خلاف بيننا وبين مجلس النواب لماذا لا يكون بيننا وبين مجلس النواب خلاف ؟ اذ بقينا على هذا الحال اقترح ان نعيد هذه المادة بفقرتها الى اللجنة القانونية حتى تأخذ وقتها وتأخذ بالاعتبار مجموعة النقاش الذي دار في هذا المجلس اليوم وتعيد الصياغة بشكل وصولي تحقق الاهداف التي يمكن ان يوافق عليها المجلس بصرف النظر عما يمكن ان تثيره هذه الصياغة من خلاف بيننا وبين مجلس النواب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر

السيد المقرر : اللجنة اخذت وقت كافي للدراسة وخرجت بالاجماع وقدمت هذه ، ولذلك لم اسمع كلمة واحدة ان هنالك خلاف بين مجلس النواب ومجلس الاعيان حتى نعيد القضية الآن سنعيدا ولكن مش ضروري نعيدا الى اللجنة فالمجلس مطروح امامه توصية اللجنة القانونية في مجلس الاعيان فيصوت عليها بالشكل الذي يراه وهي ستعود الى مجلس النواب وعندها يرى مجلس النواب ما اذا كان يتفق مع مجلس الاعيان ام لا يتفق ما في ضرورة الاعادة الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس : شكراً بالله لحظه بس ينتهي الأذان .

(هنا انتصت المجلس للاستماع الى آذان الظهر)

لجنة اعيان



معالي الاستاذ سالم والسيدة نائلة  
الرشدان ، نسمع للسيدة نائلة الرشدان .

السيدة نائلة الرشدان :



في الحقيقة انا كنت اريد ان اقول انه نشط  
توضيح ونكتفي بمطلع المادة .

شيء ثاني الذي هو نحن لم نختلف مع  
مجلس النواب في موضوع الفقرة (ب) لكن  
الصيغة الموجودة من الناحية اللغوية هي تعطي  
بما ورد من مجلس النواب أن الاستثناء هو ورد  
على استمرارية محكمة استئناف عمان بالنظر  
في القضايا التي هي من اختصاص محكمة  
استئناف عمان ، يعني هنا جاء الاستثناء وكأنه  
يقصد فيه استمرارية محكمة عمان .

لكن طبعاً أكيد ليس هذا المقصود  
والمقصود هو استثناء الأحالة إلى محكمة عمان .

ان يستثنى منها القضايا التي هي  
محتجزة للمرافعة واصدار القرار .

لكن لان تقديم جملة وتأخيرها يعطي  
معنى آخر لذلك كان من ناحية لغوية  
تصححها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي  
الاستاذ سالم مساعده .

السيد سالم مساعده : شكراً دولة  
الرئيس ، الصحيح لرغب بالعودة لما ذكرته في  
كلامي في كلمتي الاولى ، لانه يجب التفريق  
بين موضوع القانون الاصلي والقانون المؤقت .

عندما نتكلم بالفقرة (ب) في المادة (٦)  
حسب قرار اللجنة القانونية نحن نتكلم عن  
الفقرة (ب) في المادة (٦) في القانون المؤقت .

ولذلك يجب الايضاح بشكل واضح  
من البداية ، ليس يعدل نص المادة (٦) من  
القانون الاصلي على النحو التالي (أ) قبلت  
كما وضحتها دولة الاستاذ زيد الرفاعي  
والاستاذ كمال الشاهر .

اما (ب) يجب ان نقول تعدل الفقرة  
(ب) من المادة الصحيح هي (٢) في القانون  
المؤقت لتصبح على النحو التالي ، تباشر  
محكمة استئناف عمان عملها ... كذا ، لانه  
لا علاقة بالفقرة (ب) الواردة في المادة (٦)  
حسب ما وردت في قرار اللجنة ليس لها اي  
علاقة بالفقرة (ب) من المادة الاصلية .

الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون  
الاصلي تتكلم عن محكمة اريد وعن محكمة  
استئناف اريد وليس لها علاقة .

ولذلك هي ليس تعديل وليس توضيح  
انما هي تتعلق بالحكم الذي ورد الينا في القانون  
للمؤقت وانه مجلس النواب ، هو نوع من  
التوضيح في قرار اللجنة وبحاج الامر الى  
موضوع تقديم صياغة كامله ، كيف سيصبح  
القانون في شكله الجديد بعد ان يصدر القرار

الاستاذ سالم مساعده ، لو قيل يُعدل نص  
الفقرة (أ) من المادة السادسة . لكن ما دام  
القرار يقول يُعدل نص المادة السادسة برمتها  
يعني من القانون الاصلي على النحو التالي :  
أ.ب .

فالتعديل اذا جاء شاملاً لجمل نص  
المادة. وليس منصفاً على الفقرة (أ) لكي يمكن  
القول بوجود ليس .

ولذلك انا انني على الرأي القائل  
بترحها للتصويت ، دولة الرئيس وشكراً  
سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذن الان ،  
الفقرة (ب) معروضة على المجلس الكريم  
بالصيغة التي اوصت بها اللجنة القانونية من  
يوافق على ذلك ؟ وهي التي قرأها دولة ابو  
سمير .

السيد الامين العام بالوكالة : بالاغلبية

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم جميعاً

السيد المقرر :

المادة -٣- :

المدة للمادة (٩) والمادة (١٠) من  
القانون الاصلي :

المادة -٩-

الفقرة ١ - قررت اللجنة صياغتها  
على النحو التالي :

١- تشكل محكمة التمييز في عمان من

رئيس واحد وعدد من القضاة وتنفذ من

رئيس وقاضيين في القضايا الصلحية ، وتنفذ

بالموافقة على المضمون كيف يراها  
الصياغة ؟

يعني لا يقال يعدل نص المادة (٦) من  
القانون الاصلي على النحو التالي أ.ب .

بدها الغاء للحكم القانوني المؤقت  
لتصبح معمول بالقانون الاصلي ثم يعاد  
للعمل بهذه الفقرة (ب) ، لانها تتكلم عن  
محكمة عمان والمحدثة بهذا القانون الآن من  
القانون المؤقت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي  
المقرر .

السيد المقرر : ياسيدي القانون المؤقت  
في الفقرة (ب) التي قرأناها هذه التي اجرينا  
عليها التعديل .

انما من المحكمة جاءت تشكل محكمة  
التمييز في عمان ...

(ب) في المادة (٦) كل اللي سويتا فيها  
انه كانت النص الاصلي : تحال جميع القضايا  
المنظورة حالياً لدى محكمة استئناف عمان الى  
محكمة استئناف اريد بما يدخل ..

اضفنا كلمة (معان) فقط ، معانها  
القانون للمؤقت النفي . قرار اللجنة توصل الى  
هذه النتيجة انه الفقرة (ب) نحن نوافق مجلس  
النواب عليها بس مثل ما شرحوا الأخوان ،  
النص فيه اشكال نحن زلنا هذا الاشكال فقط  
فاطرحة للتصويت اذا يوافقوا عليه بالقوا .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ  
جودت السبول لتوضيح النقطة الدقيقة جداً .  
السيد جودت السبول : شكراً دولة  
الرئيس ، يرد الكلام الذي تفضل به معالي

هكذا عينه المحفل



من رئيس واربعة قضاة على الأقل في القضايا الأخرى وفي حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض ، أما اذا كانت القضية المروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية عامة فتتخذ في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

النص الوارد من النواب :-

أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتتخذ من رئيس واربعة قضاة على الأقل إلا في القضايا الصلحية فتتخذ من رئيس وقاضيين وكذلك في حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض اما اذا كانت القضية المروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية عامة فتتخذ في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

الذي صار هنا هو تبديل في العبارات يعني بدل ما يبدأ في القضايا الصلحية بدأ في القضايا البدائية وجاب الصلحية ، يعني نحن نقول بدل ما هي تبدأ المحكمة ونقول تبدأ برئيس واربعة قضاة ، نقول تبدأ برئيس وقاضيين في القضايا الصلحية ، برئيس واربعة قضاة في بقية القضايا او في الهيئة العامة من رئيس وثمانية قضاة .

أما ان نقدم المحاكم البدائية على الصلحية ، والصلحية هي بالأصل . فالسبب السليم ان تبدأ ، بأن تتخذ كيف تتخذ محكمة التمييز بالنظر في القضايا الصلحية . ثم كيف تتخذ للنظر في القضايا البدائية والجنائية . ثم كيف تتخذ للنظر في القضايا

التي فيها مبدأ هام او تقرير ناحية مهمة في القضاء فقط .

دولة رئيس المجلس : اللجنة راعت جانب التسلسل من الأقل الى الأكثر هل لأحد من رأي ؟ هل يوافق المجلس الكريم على النص الذي اقترحه اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم سيدي .

السيد المقرر :

ج- قررت اللجنة شطب مطلع الفقرة : (( عند وقوع خلاف في الرأي )) لتصبح على النحو التالي :-

ج- تصدر المحكمة قرارها بالأكثرية .

مش ضروري نقول انه عندما يكون هناك خلاف تصدر بالأكثرية . فبطبيعة الحال عندما تصدر بالأكثرية معناه الخلاف تحصيل حاصل .

لذلك ما في ضروره عند وقوع خلاف في الرأي لأنه لا يتصور غير الخلاف في الرأي إلا الاجماع ولذلك لا ضرورة عندما نقول : تصدر المحكمة قرارها بالأكثرية معناها تشمل الاكثرية وتشمل الاجماع فقط للتنظيم ما في شيء ثاني .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ج) معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : أولاً : هذه الفقرة هي (د) وليست (ج) ، التي في القانون الأصلي ( عند وقوع خلاف في الرأي ) ، فالمقصود تعديل الفقرة (د) وليس (ج) .

(د) في القانون الأصلي . عند وقوع

خلاف في الرأي تصدر المحكمة ...

السيد المقرر : ياسيدي (د) أو (ج) ما في مانع .

دولة رئيس المجلس : لنسمع الاستاذ ذوقان .

السيد ذوقان الهنداوي : قرار اللجنة انه قررت اللجنة شطب مطلع الفقرة (ج) ( عند وقوع خلاف في الرأي ) لتصبح على النحو التالي في الفقرة (د) هي ( عند وقوع خلاف في الرأي ) وليس في الفقرة (ج) من القانون الأصلي .

في قانون مجلس النواب في القانون المؤقت هي فقرة (ج) فهل نحن نريد ان نعدل القانون الأصلي ام القانون المؤقت ؟ هنا يجب ايضاحها .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول :



في الواقع اننا نبحث في القانون المؤقت وعندما استبدلنا او عدلنا على الاصح نص المادة

(٦) بفقرتها (أ) و(ب) وليس معنى ذلك اننا نبحث في القانون الأصلي .

أما في المادة (٩) اذا عدنا للقانون المؤقت نجد انها الفقرة (ج) هي (د) في القانون الأصلي ، لم تتعرض للقانون الأصلي وإنما للقانون المؤقت فقط .

ولذلك فما ورد صحيح واقترح ان يصوت عليه من قبل المجلس الكريم

دولة رئيس المجلس : الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : شكراً دولة الرئيس ، أولاً نحن نبحث في القانون الأصلي لان المادة (٣) تقول : المعدلة للمادتين (٩) و (١٠) من القانون الأصلي موافقة عليها بعد اجراء التعديل التالي عليها .

فإذا نحن نتكلم عن القانون الأصلي ، المقدمة في المادة (٣) في الصفحة (٢) تقول : المادة (٣) المعدلة للمادتين (٩) و (١٠) من القانون الأصلي موافقة عليها بعد اجراء التعديل ، اذن نحن نتكلم عن القانون الأصلي وليس عن القانون المؤقت اذا كان بتتكم عن القانون المؤقت فليقال عن القانون المؤقت . فنحن نتكلم عن القانون الأصلي ، هذه نقطة

النقطة الثانية ، يمكن خطأ في الترقيم ركلاً يمكن (د) تكون اصح .

هذه ملاحظة شكلية ، للملاحظة الثانية قد تكون شكلية وهي مستوردة من القانونين وليس مني : عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالأكثرية .

لجنة احياء الأصول

هذا يستوحى منه على أن الأصل أن يصدر قرار بالاجماع لكن إذا صار خلاف في الرأي تصدر قرار بالاكثية . إذا بدنا نحذف ( عند وقوع خلاف في الرأي )

عندئذ يكون التعديل تصدر المحكمة قرارها بالاجماع أو بالاكثية . يعني إما أن تبقى كذلك ، إما إذا كان تحذف .

( عند وقوع خلاف في الرأي ) فيضاف كلمة بالاجماع أو بالاكثية وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً . دولة الاستاذ زيد الرفاعي

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، أنا اعتقد أن توصية اللجنة القانونية كما وردت هي صحيحة .

المادة (٣) التي تتكلم عنها هي المادة (٣) في القانون المؤقت ومجلس النواب الموقر أدخل تعديل على المادة (٣) من القانون المؤقت

ولذلك المطروح أمامنا هو المادة (٣) في القانون المؤقت والمادة (٣) في القانون المؤقت هي معدلة للمادة (٩) و (١٠) من القانون الأصلي .

ولذلك الفقرات أ، ب، ج كما وردت في القانون المؤقت وهي المادة (٣) منه وهي معدلة لما ورد في القانون الأصلي وتفضل وأشار إليه معالي احيي ابو محمد ، أنه كانت الفقرة (د) أصبحت (ج) في المادة (٣) في القانون المؤقت

المطروح هو الآن إجراء تعديل على نص المادة (٣) من القانون المؤقت والمعدلة للمادة (٩) و (١٠) من القانون الأصلي ، وهذا كلام

سليم ، وفي المادة الثالثة من القانون المؤقت التعديل المقترح بالنسبة للاكثية وارد تحت رقم (ج) وليس (د) .

وبالتالي التوصية كما قدمتها اللجنة القانونية للمجلس الكريم في اعتقادي سليمة ، شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذن هذه الفقرة معروضه على المجلس الكريم للموافقة على توصية اللجنة .

هل توافقون عليها ؟  
الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي لو رجعنا للقانون الأصلي ما في أربع فقرات في ثلاث فقرات أ ولم يضع (ب) وضع ج، د .

(د) جاءت ولكن في الأصل لو نرجع للقانون الأصلي ما في أربعة في ثلاث فقط .

دولة رئيس المجلس : لا ، هذه حسمت يا ابو هشام ، أصبحت حسمت أكمل ياسيدي .

السيد المقرر : الموافقة على باقي المواد كما وردت من مجلس النواب وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

دولة رئيس المجلس : إذن هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون كما أوصت اللجنة القانونية .

الجميع : موافقون .

(( هذه هي نص التعديلات التي اجراها المجلس على القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية . وسيعاد الى مجلس النواب للنظر في هذه التعديلات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

الرقم : م ق/٢٦/٢١٦

التاريخ : ١٤١٤/٨/٨ هـ

الموافق : ١٩٩٤/١/٢٠ م

دولة رئيس مجلس النواب الاخضر

إشارة الى كتاب دولتكم رقم م ق/٢٦/١٤٤ تاريخ ١٩٩٤/١/١٢ ،

قرر مجلس الأعيان في جلسته الخامسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٧/١/١٩٩٤ ، الموافقة على القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية كما ورد من مجلس النواب ، مع إجراء بعض التعديلات عليه .

أبحث لدولتكم القانون المؤقت كما عدله مجلس الأعيان ، لتكرم بعرضه على مجلس النواب ، لإجراء اللازم .

واقبلوا احترامي ،،،

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

تعديلات مجلس الأعيان على القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل

لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

المادة -١-

موافقة كما وردت من مجلس النواب .

المادة -٢-

والمعدلة للمادة (٦) من القانون الأصلي  
قرر المجلس مالي :

أولاً :

الفقرة -أ- منها :

شطب هذه الفقرة الواردة بالقانون المؤقت وما أجراه عليها مجلس النواب والموافقة على بقاء النص الأصلي الوارد بالقانون الأصلي مع إضافة كلمة (معان) بعد كلمة (أريد) الواردة فيها .

ليصبح النص على النحو التالي :

أ- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والقدس وأربد ومعان ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو إليه الحاجة .

ثانياً :

شطب نص الفقرة (ب) الواردة من مجلس النواب والموافقة على النص التالي :

ب- تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه بنشر في الجريدة الرسمية ، وتستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحياتها الإقليمية إلى أن يصدر هذا القرار ، وأعلى

تكملة المحضر